

جانب رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى

الرقم: 640/ق

الموضوع: مشروع التعيينات والمناقلات والانتدابات القضائية.

المرجع: المحضر رقم 1059 تاريخ 2020/3/5

بالإشارة الى الموضوع والمرجع أعلاه، وبموجب صلاحياتي كوزيرة للعدل، أود بدايةً أن أنوّه بجهود المجلس لإصدار المشروع بما يلائم الظروف الاستثنائية التي يمرّ بها لبنان خصوصاً بعد الانتقضة الشعبية منذ منتصف تشرين أول الماضي، وهي جهود أقدّر لها وأحرص على المساهمة من موقعي في إنجاحها لتحقيق أفضل النتائج، كما أنوّه باسناد المشروع، وللمرة الأولى، الى أسباب موجبة،

أشاركم السعي لتكون التعيينات والمناقلات والانتدابات وفقاً لمعايير موضوعية، بعيداً عن كل استثناء، ممّا يكرّس كما ورد في الأسباب الموجبة للمشروع استقلالية السلطة القضائية ويعزّز دورها في إرساء حكم القانون ودولة المؤسسات وضمان حقوق المواطنين والمواطنين وحرّياتهم ومكافحة الفساد والإخلال بالأمن، مع التركيز على ما سيكون لهذا الوضع من أهمية بالغة في استعادة ثقة اللبنانيين بالسلطة القضائية.

في هذا السياق، تعلمون جيداً أنني وقفت مع مجلس القضاء الأعلى في وجه أي تدخل سياسي أو غير سياسي في عملية المناقلات والتعيينات، وأنتي لم اطلب لا باسم ولا بمركز ولا بموقع، تقديراً بأحكام الفقرة (أ) من المادة الخامسة من القانون رقم 1983/150، إنما مع اصرارٍ على أن تحترم هذه المناقلات والتعيينات مبدأ الشّمومية في تطبيق المعايير الموضوعية التي حدّدها المجلس. أما التأكيد من تطبيق هذه المعايير فهو من صلب صلاحياتي كوزيرة للعدل لا بل من واجبي الوطني.

وبعد الاطلاع على المشروع الذي رفعتم، تبين لي أنّ ما ورد فيه بشأن القضاة العدليين لدى المحاكم العسكرية لا يتألف مع الصيغ والاجراءات التي تنصّ عليها أحكام المادة 13 من القانون رقم 1968/24 المعدل.

كما تبين لي، وهو الأهم، بأن مبدأ الشّمومية الذي يُفترض أن يتلازم حكماً مع تحديد المعايير الموضوعية، لم يراغ بصورة كاملة، على الأخص في النيابات العامة ودوائر التحقيق، التي تؤدي دوراً أساسياً في مكافحة الفساد وردعه، كما ذكرتم في الأسباب الموجبة للمشروع.

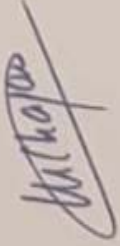
أخيراً، بوجه عام ومبدئي، كنت أتطلع الى أن يكون مشروع التعيينات والمناقلات مناسبة لكسر الممارسة الخاطئة على مدى السنوات الماضية والتي قضت بتكريس المواقع القضائية، على كافة أنواعها ودرجاتها، للطوائف والمذاهب، مما أدى الى تحويلها الى مراكز نفوذ ومحاصصة في مختلف المناطق اللبنانية، ومنع كثيراً من الأحيان وصول القاضيين المناسب الى المواقع المناسبة بغض النظر عن انتمائه الطائفي أو المذهبي. وكان من الممكن المحافظة على التوازن الطائفي من دون الاستمرار في هذه الممارسة التي تشكل مخالفة للمادة 95 من الدستور وتتنافى مع تطلعات الشعب اللبناني بعد انتفاضة 17 تشرين أول الماضي.

وعليه، وبناءً على ما تقدم،

وعملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة الخامسة من القانون رقم 1983/150 المعدل،
أدعو مجلس القضاء الأعلى الى عقد اجتماع عند الساعة الثانية والنصف من يوم الأربعاء الواقع
فيه 11 آذار 2020، للنظر في الملاحظات الواردة في كتابي، مع ثقتي بأننا نتطلع معاً الى
صدور تعيينات ومناقلات تحقق تغييراً جذرياً في الأسس والمبادئ التي تقوم عليها، بهدف
تعزيز دور القضاء العدلي، بشقيه المدني والجزائي، في مواجهة التحديات الكبرى في هذه
المرحلة الاستثنائية من تاريخ وطننا.

وزيرة العدل

ماري - كلود نجم



بيروت في 2020/3/10